

جان جاك روسو ١٧١٢-١٧٧٨

من أهم الفلاسفة المؤيدين لأفكار الديمقراطية والمساواة، ولد في جنيف ، ولكن يمكن اعتباره فرنسيا بسبب انتسابه الى عائلة فرنسية لجأت الى جنيف في القرن السادس عشر بسبب الاضطهاد الديني. ودينيا ينتمي الى مذهب المصلح البروتستانتي جان كالفن الذي تميز بنزعة الفردية. ألتقى في باريس بمجموعة مفكرين ابرزهم ديدرو، وتردد على الصالونات الثقافية هناك ليتعرف على فولتير، ووضع عدد من المؤلفات يأتي في المقدمة منها (خطاب حول العلوم والفنون)، وغيرها. وقد تعرض الى اضطهاد ومضايقات بسبب أفكاره اجبرته على التنقل الى أكثر من مكان، ورجع الى باريس وبقي فيها حتى وفاته.

العقد الاجتماعي عند روسو

روسو استنكر الحكم المطلق الذي دافع عنه هوبز، وان كان قد اعجب بدقته وصياغاته النظرية، وأهتم روسو بتحديد القواعد التي تسمح بإقامة نظام سياسي شرعي حيث يؤكد على ان الانسان يود حرا الا انه مكبل بالقيود في كل مكان متوخيا من ذلك التمهيد للبحث في شرعية قيام المجتمع السياسي بصور عامة، ويؤكد بان الحرب لا تشكل سببا للتحول من حالة الحرية الى حالة العبودية مع قيام السلطة السياسية لذلك تبقى المشكلة قائمة. والمسألة من أجل ادراكها تفترض وجود عقد اجتماعي يحكم في الجوهر شكل الاتحاد الاجتماعي السياسي مثلما يحكم في الوقت نفسه مضمونه ودلالته. ولا شك ان شروط العقد الاجتماعي لم تعلن بالطرق الشكلية المعهود بأي حال من الأحوال وانما تم التسليم به ضمنا في مكان، وبموجب هذا العقد يتنازل كل من ينضوي تحت لواء الاتحاد الناشئ عنه عن كل حقوقه الخاصة لمصلحة الجماعة التي يمثلها الاتحاد. وطالما ان هذا الشرط يشترك فيه الجميع فان يصبح مقبولا، وان الحرية ستكون مضمونة بموجب هذا الشرط طالما من شأنه تحقيق المساواة بين الجميع. ان الجماعة التي تقوم بدلالة هذا العقد الاجتماعي ستكون هي الهيئة السياسية الحاكمة التي تتكون من حاصل مجموع الأفراد، وهذه الهيئة هي صاحبة السيادة وتتمتع بآراء هي الإرادة العامة هي حاصل مجموع آراء الافراد. ولن تكون هذه الهيئة السياسية صاحبة السيادة مقيدة بأي التزام وباستطاعتها ان تلغي العقد ببساطة، ولكن لا يمكن تصور ان هذه الهيئة السياسية بإمكانها ان تمتلك مصلحة مناقضة لمصالح الافراد الذين تتكون منهم.

السيادة عند روسو

كان روسو يرى بأن السيادة العامة للهيئة السياسية هي التي تستطيع دون غيرها ان تقود الدولة طبقا لمبدأ الخير المشترك او المصلحة العامة. وحيث ان السيادة هي ممارسة الارادة العامة للهيئة السياسية فلايمكن لهذه الهيئة ولا غيرها التنازل عن السيادة لان الارادة بصورة عامة والارادة بصورة خاصة لايمكن التنازل عنها لطرف آخر مهما كان ، لا لصالح شخص ليكون ملكا على سبيل المثال ولا لغيره. وصاحب السيادة هو الهيئة السياسية التي نعبر عنها على مستوى الدولة بالشعب، وبصفته هذه لايمكن للشعب أن يربط نفسه بالنسبة للمستقبل بإرادة انسان أنسان واحد، فالشعب الذي يعد بالطاعة والخضوع يفقد صفته كشعب، والسيادة لاتقبل التجزئة لان الارادة بصورة عامة والارادة بصورة خاصة لاتقبل التجزئة، فالسيادة لاتكون من أجزاء بل كل متكامل.

ان صاحب السيادة يمتلكك مصلحة مطلقة على كل الرعايا طالما أنه يجسد الارادة العامة ، وطالما ان الرعايا كانوا قد تنازلوا عن حقوقهم لصالح الارادة العامة من جهة اخرى، فكيف يمكن وهذه الحالة تحاشي الاستبدادية . يلاحظ روسو قبل كل شيء ان ماتم التنازل عنه هو ذلك الجزء من الحقوق الذي يهم استعماله الهيئة السياسية أي الجماعة نفسها، لذلك فإن أي قيد تفرضه هذه الهيئة صاحبة السيادة على رعاياها هو قيد تقد الهيئة السياسية نفسها به أيضا وليس بالمستطاع تصور تقييد جهة لنفسها بنفسها.

الحكومة عند روسو

الحكومة في نظر روسو هي السلطة التنفيذية وتتميز عن السلطة التشريعية في ان الاخيرة تعود الى الشعب في حين ان الحكم (السلطة التنفيذية) يعود الى الامير الذي هو عن روسو تعبير جماعي يشير الى مجموع المؤسسات الوسيطة بين صاحب السيادة من جهة، أي الارادة العامة والرعايا من جهة اخرى. والرؤساء الذي يشكل في مجموعهم الأمير ماهم إلا موظفين لدى صاحب السيادة يقومون بتنفيذ القوانين

وضمن الحرية سواء في شكلها المدني أو السياسي، وكل خلط بين السلطة التشريعية والتنفيذية هو بمثابة خرق للعقد الاجتماعي.

وينبغي ان نيمز بالنسبة الى الحكام الذي يتشكل منهم الامير بين ثلاثة أنواع من الارادات ، الارادة الخاصة، وارادة الهيئة التي تضم الحكام الذين يتشكل منهم الامير، والارادة العامة. ومن دراسة العلاقة بين هذه الارادات نجد انه كلما تركز الحكم في يد عدد محدود من الاشخاص كلما اصبح هؤلاء أكثر قوة. ان الحكومة القوية تناسب الدولة الكبيرة بشكل أفضل لكنها تبقى هي الاكثر خطورة من ناحية الحرية.

وتتخذ أنظمة الحكم عند روسو ثلاثة أشكال:

- ١- فصاحب السيادة يستطيع ان يمنح الحكم الى كل الشعب أو الجزء الأكبر منه وعندها نكون ازاء الشكل الديمقراطي لنظام الحكم.
- ٢- او يمنح الحكم الى عدد صغير من الشعب ونكون عندها ازاء الحكم الارستقراطي.
- ٣- او يمنح الحكم الى شخص واحد ونكون عندها ازاء الشكل الملكي لنظام الحكم.

المصادر:

- ١- عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.
- ٢- كوينتن سكرنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر النهضة، ج١، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- ٣- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.
- ٤- كوينتن سكرنر، أسس الفكر السياسي الحديث ، عصر الاصلاح الديني، ج٢، ط١، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- ٥- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولوجيات-القرن ٧-١٩، ج٢، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.